بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم من فاعلا ارتفع عن شوايب الزوال ونصب المفعولات حائزة
باتصافه بصفات الكمال ونصلي ونسلم على حبيبك محمد ذي الطلعة
الازهرية وعلى اله واصحابه ذوي الرتب السنية

فيقول محمد ابن محمد المدعو بالامير هذه تقاييد على شرح الاز
هرية ارجو بفضل الله ان تسر الودود وترغم الحسود وترغب
الوب المقصود اعلم ان الشروع في العلم من افعال العاقل
الاختيارية وهي نفسانية وهو باعتبار عن العبث المحض اذ لا يتصور
عقلا ان يقصد فعل بدون فائدة اصلا بل لابد من فائدة ما
ولو مجرد تحقق المفعول وعن الجهالة المحضة اذ لا يتصور عقلا
قصد المجهول المحض بل لابد من معرفته بوجه ما ثم يستحسن صونها
عن العبث والجهالة المذكورين وذلك بان يعلم المشروع فيه بتعريفه
وموضوعه وغايته فعلم النحو علم باصول يعرف بها احوال الكلمات
العربية اعرابا وبناء وقولنا باصول يجب هنا ان تكون باوة للتصوير
وذلك لانا نعرف العلم المشروع فيه وهو الاصول والقواعد
المدونة وان كان العلم يطلق ايضا على الملكات وعلى الادراكات
الناشية عنها وقولنا احوال الكلمات تقوما عبر به وهو
اقتصار على الغالب والا فيعرف به ايضا احوال غير الكلمات
كالظروف والجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل
وكاحكام جملة الصلة من حيث العايد وكونها استانية وكذا
جملة النعت والخبر وقولهم ايضا اعرابا وبناء اقتصار على
الغالب والا فيعرف به احوال الكلم من غير الاعراب والبناء كان
من جهة كسر همزها او فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط
عمل بقية النواسخ وكالعايد من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك
مما لو استقصي قصي وبالجملة هم اقتصروا على بعض الفوايد
ثم في الحلبي هذا الشروع بنا على ان علم الصرف غير داخل فيه
وهو ما تعارفه الناس فان اريد بقولك قيل بدله اعرابا وبناء اوارد

وتركيبا

وتركيبا اه قلت فقوله افراد اي يعني حالها افرادا ويندرج في هذا علم
الصرف لان به يعرف تصرفات الكلمة اشتقاقا واعلالا وبناء وحملا وتقديرا
ونحو ذلك وهي بالحيثية مفردة ويندرج فيها ايضا بعض النحو وهو
ما يعرف به السالامة يلحق الكلمة مفردة مثني وجمع سبه وقولهم
الاسم قبل العامل موقوف على الصحيح لا معرب ولا مبني
معناه الاسم الخالي عما يوجب البناء كزيد لو كانت اما ما يعرف
به الاعراب فهو قوله وتركيبا لان الاعراب انما يعرف بعد التركيب
مع العامل او مع ما يتنزل منزله المعرب وان لم يكن عاملا كالخبر بالنسبة
للمبتدا على الصحيح والمضارع بالنسبة لفاعل وكذلك عمل هذا
معربا قبل التركيب لما يأتي ان الاعراب ليس بمحض معنوي التقييد
واما اشتهر وهو موضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبنا
او الافراد والتركيب على ما سبق فخرج بهذه الحيثية العشرة
علوم بنيت علوم العربية من حيث الاثني عشر وهي ما قاله
الزمخشري اللغة والصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان
والعروض والقافية وقرض الشعر والفرق بين الثلاثة الاخيرة
ان الاول به وزن النسيب والثاني يتعلق بامره والثالث يعلم به
كيفية ايجاد الشعر وانشا الرسايل والمحاضرات والخطب وعلم
التاريخ وعلم الخط العربي واما البديع فهو دليل للمعاني
والبيان لا عتنائهم بمراعاته ولم يعد علم الوضع ولعله التعني باللغة
والنحو لما قيل انه كالجزء منهما وجمعت الاثنى عشر في قولي

" بيان المعاني نحو صرف اشتقاقهم " بيان قوافي عروض قول قرضهم
" وانشا تاريخ وخط واسقطا " بديعا وضعا فرت بالعلم بدهم

ثم انظر ما حقيق كون التاريخ من علوم العربية ولو بالجزء بدكان اولى
وانظر ايضا كيف لم يجعل البديع علما وجعل الانشا والعروض
انه قد يدعى انها ثمرة غيرها من العلوم وغايته معرفة احوال
الكلمات السابقة وبها يصان اللسان عن اللحن ويستعان على
فهم كلام الله ورسوله وكلام العرب وفي المعربي غايته الاستعانة

المذكورة وفائدته صون اللسان عن الخطاء اه واقول هذا تبع لشيخ
عبد المعطي في حاشيته على شرحنا على الاجرومية وقد اعترضنا
عليه حال قراءتنا ذلك الشرح وقد صرح المحققون كالسيد في رسالة
الوضع بان الفائدة والثمرة على شيء واحد يختلفان بالاعتبار كالعلة والغرض
فانفع في الفعل من حيث انه ثمرة مترتبة عليه فائدة ومن حيث انه
باعث على طرف الفعل وغايته غاية وما لاجله الفعل من انه الباعث
عليه ومن حيث انه المقصود عرف وقد صرح العلامة الفاكهي على
القطر بان غاية صون اللسان والاستقامة معا والله اعلم قال
الشارح نفعنا الله به بسم الله الرحمن الرحيم قال الحلبي اي بكل
اسم من اسماء الله اه قلت وجهه ان المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس
واسم مفرد مضاف يعم وكذلك ان قدر بلفظ الجلالة تعين اللفظ
فاضافة اسم اليه للبيان وتقدم في الرحمن الرحيم الى ارجاع الضمير
له بعين الذات وهو استخدام ثم من المشهور ان في البسملة او جهها
بشعة يمتنع منها والرحيم مع نصب الرحمن اولى فعه قال المغربي
واعترضا شيخنا الشيخ عبد المعطي لجواز الاعتراض به بين الصفة
والموصوف اه قلت يجاب بان المنع ليس من حيث الاعتراض
كلم من حيث ان في القطع ثم الاتباع رجوعا للشيء بعد الانصراف
عنه ومن حيث ان التابع اشد ارتباطا فكيف يوصف المقطوع اما
الاعتراض بدون ذلك فجائز قال تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم
فلو تعلمون اعتراض والمسئلة منصوصة في الاشموني على الكافية
قيل قول المتن وارفع او انصب ان وثقت مخبرا به فنقل عن
ابن الربيع ان الصحيح منع تقديمه على المنع وعن صاحب البسيط
ان الصحيح الجواز قال ولا فرق بين ان تكون المنعوت منعوتا بالنعت
فيجوز وبين افتقاره للمنع فيمتنع لكن مذهبا قال
بعض المحققين ووجهه انه ان كان معنا بدونها فاتباعه كذلك
اتباع لجواز القطع بخلاف ما اذا افتقر للمنع فيجوز ارتباطه
فلا يقدم عليه المقطوع ثم ان لفظ الله علم الذات العلية وهل

علي صح

هو

هو من تحل غير مشتق موضوع له تحقيقا او انه وصف استعمل استعمال
الاسماء وغلب على هذه الذات واصله الاله قولان مبسوطان مع
ما يتعلق بهما في ابن عبد الحق على بسملة شيخ الاسلام واما من زعم
انه اسم لمفهوم المعبود بحق المنحصر خارجا في فرد فليس علما فقد
يحتمل ان يلزم عليه استثنا الذي من هسته في لا اله الا الله
ان اريد بالاله المعبود بحق فان اريد مطلق المعبود لزم الكذب
لكثرة المعبودات بباطل ولا يحسن الرد عليه بان لو كان كذلك لما
افاد كلمة التوحيد الاسلام اذ الكافي يقبل الشركة والقصد افراد
الذات الاقدس لانه يقول هي تفيد بالقرائن وانما اختار الشارع
هذه دون لا اله الا الرحمن مثلا مع استوائهما تقييدا لما اختار في
احرام الصلاة الله اكبر دون الله اعظم مثلا هكذا يظهر خلافا
كما في المغربي وفي المغربي ايضا ان صلى الله عليه وسلم كان
يكتبها ولا بسم الله اللهم لما نزلت اية هود صار يكتب بسم الله
الرحمن لما نزلت اية النمل صار يكتب باسم الله الرحمن الرحيم
اه ان قلت هذا يقتضي ان البسملة ليست اول ما نزل وهو ظاهر
اذ اول ما نزل اقرا باسم ربك الاية وقد قال الحافظ السيوطي
على صاحب الاستغنا في شرح اسما الله الحسنى عن شيخه ابي
الفضل التونسي اجمع علما امة على ان الله افتتح كل كتاب ببسم
الله الرحمن الرحيم وانزلها على ادم اه نقله شيخنا العلامة
العدوي في حاشية ابن عبد الحق قلت لعل معناه انها افتتحت
بها الكتب بعد ترتيبها سورا او انها مفتتحة بها في نفس الامر
لان القرآن على ما ورد مكتوب في اللوح المحفوظ بهذا الترتيب
لانها اول ما انزل وما سبق يقتضي ان سورة اقرا نزلت بلا بسملة
وينبغي تحرير النظر في علم الاثر ثم هما اشتهر ونص عليه الحلبي
والمصري هنا ان الباقي في حد بقي البسملة والحمدلة ان جعلت
للاستعانة او الملابسة بقي لاستعانتهما فلا تقارض اذ الاستعانة
او الملابسة بقي لا تنافيها باخر واقول المراد هنا استعانة بذكر

بل صح

أ ما نزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله

كل صح

عند البدا والشروع وهي بهذا المعنى تنافي تقدمها ما هنا فيافي التعارض
افهم ويجاب بما هو مشهور ثم يحمد الرحمن الرحيم حتى ان المحذوف فجملتها
مستانفة استيناف كلاميا او بيانيا واقعا في جواب سوال مقدر لكن هذا
السوال ليس المقصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول
بل هو سوال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شان المسول عنه له
مع علمه اياه ان قلت اجعلها حالا من نقط الجملة على قاعدة الجمل
بعد المعارف قلت المحال تقييد وليس المعنى عليه ولكنه ان يجعلها
حالا لازمة قوله على جميع الاحوال على تقليلية والتقليل
ليس للحمد المستانف انما هو للحمد المحمود به بل الحمد اللغوي كانه بيان المعنى
قال احمد الله على كل حال يثبوت المحامد له والى في الاحوال
اما للاستغراق بجميع قالبه او للجنس وهي تاسيسي وكل حال صدر
من المولى وهو جميل سرا كله او مما يستحق الحمد عليه اما الاول
فظاهر وكذا الثاني باعتبار ما يترتب عليه من الثواب او باعتبار
حصوله ودفع ما هو امر وهي وكذا الاحوال تراعة استهلال لان
المحال من مباحث هذا الفن وكذا في الكلام والحروف والمصدر والجمل
والافعال وهي ان يذكر في طالعة الكلام ما يدل على المقصود
والبواعث من يرع الرجل اذ افاق اقرانه والاستهلال الابتداء
كان هذا الكلام فاق غيره في ابتدائه لاحتوائه على الاشارة
للمقصود وما قيل ان الحمد المقيد بالنعم يثاب عليه بثواب الواجب
هو افضل من الحمد المطلق فتوقفت فيه سابقا وقلت الجملة
به الوجه ان حمد الله لمجرد ذاته افضل من عبادته للثواب ثم
منح الله بفرق بينهما بان الاول كقضا الدين واداء الفرائض وهو
اولى وليس الاول كالعبادة للثواب لانها سلم وتعلل في العمل
فيها اساءة ادب قوله ان لا اله الخ ان مخففة من الثقيلة وضمير
ضمير الشان وجملة لا اله خبرها ونبهنا على هذا لان المصرى
سمعي فقال هي لا عمل لها لدخولها على لا النافية والله رفع
بدل من الضمير في خبر لا او من محلها مع اسمها ويعقب على

بيان المعنى

احمده على النعم قياسا على قولهم ان عبادته افضل من المجرد ذاته افضل من صح

بيان طلب

الاستثنا

الاستثنا لا على البدل من محل اسمها لان البدل على تكرار العامل
ولا انما تعمل في النكرات وهذا تعلم رد قوله حماقة ان الله بالرفع
خبره قوله وحده اي في ذاته وصفاته وافعاله فقوله لا شريك
له المرة الخ تاكيد هذا حيث لم يخصص ابتغا التاسيس لما اشتهر
ان الخطب بحد الطلب و وجهه انها اماتيا واما دعا او تشهد
او بيان الحامل على التاليف وكلها ينبغي البسط فيها قوله المرة
كلامه الخ اي قله كلام نفسي منزه عن الحروف خلافا للمعتزلة
حيث انكروه وقالوا معنى متكلم ان يخلق الكلام في نحو شجرة
فيسمع وخلافا للحنابلة حيث قالوا كلامه النفسي بحروف قديمة
ومراده بالالفاظ التلفظات وبالحروف متعلقة وقوله على المقال
حال من الحروف والمراد بالمقال المقول فهو من ظرفية الحال في المحل
قوله وعلى اله في مقام الزكاة عند الامام مالك سواهاشم
دون بني المطلب على الصحيح وكذا عند الحنابلة وعند الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه بنو هاشم والمطلب معا وعند الحنفي فرق
هم ال علي وال العباس وال جعفر وال عقيل وال الحارث
ابن عبد المطلب وفي مقام المدح كل مومن تقي وفي مقام الدعاء
كل مومن ولو عاصيا قوله من اللحن يطلق على الاشارة بالكلام
لوجه يخفى ويطلق على التفسير كالتحريف وهو المراد هنا
والعرف خص اللحن بالغلط والتحريف بالرسم قوله دائمين
الوصف بالدوام ظاهر لان مرجع الصلاة الى الاقسام كانه قال
اطلب اقساما عليهم دائما لا ينقطع ثم يراعلم ان صحب عند
سيبويه اسم جمع لصاحب ويقولون هنا بعدي الصحابي لان
الصحابي قاصر على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو المراد هنا لا مطلق صاحب واما اصحاب فاختلف فيه
قيل انه جمع صحب بالكسر اي بكسر العين واختلف هو لا قيل
هو مقتضى صاحب وقيل بخفف صحب سالف العين وقيل هو جمع
صحب باقيا على سكونه وان كان صحيح العين لانه ورد قليلا

لك يحتمل انه هو الذي حملك على المرور وانك انت الذي حملته وجملة
ما راقك الذي جعلتها للتقديم الحاصة حتى بقي في الثاني نحو لما يقدر
بالدم اذ قيل الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام وقال الجمهور بمعنى
اللام او من زاد ابن مالك او هي يقولون فيه الجمهور انه بمعنى اللام
اي مكرم مثوب بقبيل ويلزمهم ان يقولوا مثل ذلك في من اي
خاتم مثوب للفضة ويلزمه معهم ان يقولوا انها بمعنى عن مثل
في نحو رميت القوس اي الرمي عنه والجواب يندفع هذا او بالجملة
الذي لا وجه للعدول عنه ان الاضافة دائما بمعنى اللام قوله واما الجر
بالمجاورة اصله الحلبي في اول التابع ان جر المجاور بالمجرد مناسبة
المجرور قلت قلت فلي هذا لا يبقى لحده هنا كما لا يخفى
التخلص من السالبة والاتباع وذلك ان كان صفاتي الحرفان الاخيرتان
مبحث الجمل قوله نفي المصدرية باداة الشرط هذا الحاجة
له لانه ان كانت الاداة اسما فعلم حكمه ان كانت رتبة التقديم
فاسمية والا فعلية وان كانت حرفا فهو ما خوذ من قوله وان صدرت
بحرف الخ قوله وان قدرت متعلق الظرف فعاد ضميره ان جملت
المرفوع فاعلا اما ان جملته مبتدا موخرا فاسمية قوله تظرف لما بعد
الحرف يخرج منه الحرف المصدري اذ الجملة معه اسمية كما سبق
قوله النظر في الصغرى الى الخبر وفي الكبرى الى الصدر
اي لانك تنظر للخبر فان وجدته ضميرا وهو جملة احكم بانها
صغرى فالمراد بحكم الكلام بتمامه واما الكبرى فانظر الى الصدر
فان وجدته اخبر عنه بجملة فاحكم بان مجموع الكلام كبرى
لكن هذا تكلف بل النظر فيهما للخبر والصدر معا وذلك ك
اذا وجدت الصدر اخبر عنه بخبر جملة حكمت بان الخبر صغرى
والمجموع كبرى فلا يرد هذا قوله المضمن اسم ايها ما يحتمل ان يكون
للمعنى كمثل ام الاية وما يشمل الدالة الجملة الاشتغال تامل
مبحث الجمل التي لها محل قوله اي راجع الى تعداد مواضع
استعمال الجمل التي لها محل الاولى اي رجع الى مطلق العد

سبعة وذلك ان المرجوع للشيء يقتضي تقدمه او يمكن ان رجع
في نحو حمه بعيني انصرف وفيه حذف اي انصرف من تعداد التي لا محل
لها الى تعداد ما له محل الا ان اضافة انما يفسر بعين رجع للشيء السابق
لا رجع عنه لغيره منها فيظهر تامل قوله على الحال هذا الواو في
هو اوامنه يوهم ان قولهم الجملة الحالية تنبط بالضمير وليس المراد
بالضمير الراجع لذي الحال بل المراد الضمير المرافق له معنى
الاتي ان صاحب الحال هنا ضمير والضمير لا يرجع للضمير
بل كلاهما راجع للات من قوله معقولا للقول اعلم ان الجمهور على
ان الجملة بعد القول محفوظ به قال ابن الحاجب والصواب
انه معمول مطلق قال ابن هشام بل الصواب ما قاله الجمهور
لان الجملة ليست فعل القائل الاتي انه يصح الاخبار عنها
باسم المفعول كما يخبر به عن زيد في ضربت زيدا فتقول
الجملة معقوله كما تقول زيد مضروب قلت الحق مع ابن
الحاجب وذلك لان المفعول به ما وقع عليه الفعل وهذه
الجملة لم يقع عليها القول فذلك ان القول اما ان يراد به
المعنى المصدري وهو مقارنة الذكر الحادثة بحركة اللسان
والشفتين ان تعلق القذف بذلك وهو التاثير كما قرره شيخنا
ويضاف عليه التحقيق او تريد به الحاصل بالمصدر اعني فتح
الحركة المذكورة وكل منهما لا معنى لوقوع عليه اعني الجملة بل الجملة
ناشئة عنهما وان اردت تحقيق المعنى المصدري والحاصل
بالمصدر فعليك بالبحث الثاني من رسالتنا المتعلقة بالبسملة
ان قلت ولا معنى لكونها مفعولا مطلقا اذ المفعول المطلق نفس
فعل الفاعل والجملة ليست نفس التلفظ قلت قد يكون
المفعول المطلق غير فعل الفاعل نحو ضربته سوطا فكذا هنا
وقد ذهب بعضهم الى ان السموات في خلق الله السموات
مفعول مطلقا قال لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
وان كان التحقق انه لا شرط الا تري بيت الدار مما سبق

واما عندك ان هشام بضمة الاخبار باسم المفعول فمبني على قول الرضي
ه ان يصح حمل اسم مفعول عامله يمتنع عليه والظاهر انه غير
مانع او هو يشمل نحو سبعة في قولك طفت سبعة اشواط
او يقال السبع مطوفة مع انه مفعول مطلق كما سبق وما يؤيد
كلام ابن الحاجب ان الجملة بعد القول المراد منها لفظها فقولك
قلت زيد قايم بمنزلة قولك لفظت هذا اللفظ واللفظ مفعول
مطلق مبين للنوع فحق قولك ضربت هذا الضرب فقد اما هو بمنزلة
ثم نجاني من فيض لسان الحق مع ابن هشام وذلك ان اللفظ
الرمي والاخراج من اللسان والشفتين فمعنى قلت زيد قايم رميتها
واخرجتها من لساني وشفتي فالاخراج واقع عليها وهي مفعول
به وكذا اللفظ في المثال مفعول به لانه بمعنى الملفوظ ودرج مع
الحق ولا تدرج الرجال ثم ان العلامة الدماميني قال الدولي
ان لا تقد الجملة المحمولة للقول فيما له محل ثم ان المراد منها
لفظها قال التميمي في رده وما المانع من ان كلمة ما فيما هو اعم
قلت لو كان كذلك لتعدوا الجملة الواقعة مسندا بحو لا اله الا الله
محمد رسول الله مفتاح الجنة قوله هو او الشرط حازم
قبل اسناد الجزم للشرط يقتضي انه الاداة ونسبة الجواب له
يقتضي انه فعل الشرط اذ الجواب له قلت من ان هذا الاخير
بل جواب الشرط بنفسه لانها اثرت فيه لفظا بالجزم ومعنى
بالتعليق والاضافة تاق لادني ملابسة قوله فاما الجملة
الواقعة في جوابه لا محل لها اي والمحل للفعل وحده فتأمل
على الواقع شرطا بخوان مزمتني من بيته تاحل ومن عين الاغلب
فيهما اي فيما له محل ولا محل له وذلك لان ضابط ما له محل
ان يقع موقع المفرد وهذه تبطل جمع الاول ومنع الثاني وهما
اعلميان قوله لا يقع موقع المفرد والمضارع وان وقع نحو وما
لها قلا يقع الا صح فاعلمه والمجموع جملة قوله المخبر به المحضة
احترز به عن الانشائية والخبرية غير المحضة وهي الخبرية

لفظا

لفظا انشائية معنى فلا يقال صفة ولا حال فان ورد ما يخالف
ذلك اول ما ضمار القول نحو عدق هل رايت الذئب قط والا
رجلا جزاه الله خيرا كما هو مشهور قوله اي لم تخص شيء من
المخصصات فان خصصت بوصف مثلا صح بجي الحال منها
فيجوز ان الجملة صفة وان الجملة حال نحو جاني رجل عالم
يضحك قوله اذا وقعت موقع المنكر احترز به عما اذا وقعت
موقع ما حقه التعريف كما لبيته افليس لها حكم النكرة نحو لا اله الا الله
مفتاح الجنة الا قد ترى انك تؤولها بمعرفة اي هذه الكلمة مثلا
قوله ما يحتمل التعريف والتنكير الا ومنع ما يوقف بالتعريف بالتنكير
باعتبار وذلك انهما ليسا اختلافين متقابلين بل هو فرد واحد
معرفة لفظا نكرة معنى تامل خاتمة قد فهم الجملة في محل رفع
اما ان الرفع بمعنى الترفوع او على حذف مضاف في اي محل ذي
رفع هكذا يقع لوت في مثل هذا التركيب وسبق لنا جواب
ثالث نحو ان الاضافة لادنى ملابسة اي محل يظهر فيه الرفع
في الاسم المفرد وهو محل مجازي بعد عامل الرفع وقس وقولهم
محل من الاعراب اما ان من بيانية وهو يتميز على حد محلها
رفع او المراد من محلات ذي الاعراب او المراد بالاعراب المعرب
على نحو ما اشرنا اليه افقا او ان من ابتدائية والمراد بالاعراب
فعل الفاعل فليفهم قوله بالحروف الاصلية اما الزايدة فمحذوفها
مسند كما سبق ولا علقة لنا بها ههنا قوله بدل اشتمال من مزمتم
اي لان الاحيان يشمل على ما هو فيها وناقش في هذا
الكواشي بان الزمان اذا لم يتضح جزا الجملة ولا صفة ولا حالا
فلا يدل منها اه قلت لا عرانة في صحة الابدال واصناع الابصار
الا ترى سوق زيد قلت له ثم يقال ان ليس المراد ذكر الحين نفسه
بل ما وقع فيه فالاحسن ان يقدر المحذوف اي اذكر شان من
اذا اضدقت ودع التكلف وقد يدعى ان الظرف حال من مزمتم اي
اذكر مزمتم حالكونها في وقت الاضطاد تامل قوله للاستمرار الضمني

وكيف اوفيك بما هو منك فلله الحمد منك اليك كما ينبغي لجلال
وجهك العظيم وسالك اللهم حسن الخواتم وسعادة
الدارين ولا تحوجنا الى غيرك طرفة عين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي
وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
كتبه اواخر ليلة الخميس اعانك
لسبع وعشرين ليلة مضت
من شهر الله رجب الاصب
سنة ١٢٤٣ الف ومائتين
واربعين من الهجرة على صاحبها
افضل الصلاة
والسلام

على يد كاتبها
العبد ابو احمد
المستجير بمولاه
ولوالديه
امين

وذلك ان الظرف مفهم للعامل ومستلزم له والعامل مستلزم للظرف
فالظرف مفهم للضمير فانه مستكن فيه قوله والاصل مستقر فيه لا حاجة
لهذا الان مستقرا في المكان فالمعنى مكان استقر وقال في المعنى
وقد يصح ما للكون العام للمصرح تحقق له لذلك الظرف مولذلك
عد وفي بعض نسخ الصحيحة الكون خاص اي واجب غير
مدارك ولك ان تقول الظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدا او من
ضمير كما بين فتحصل لك تخلصان ثلاثة قوله لا سعادة من
المشهور ان اصله اشقوا فنقلت حركة الواو للقاف ثم قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف احدى الالفين وعوض
عنها التاء وعند تقرير بعض هذا سالني بعض الطلبة عن اعلاج
من ان يحذف الواو ويدون قلب للالتقاء الساكنين وهو واجب لكن
التخلص منه الاتيان بقياله وضع واطرد قاعدة اذا تحركت
وانفتح ما قبلها قلبت الفا فانه بعد التحريك الاصلي
كما في غير موضع تامل قوله فذلك الذي يدع اليتيم
قال الشراح الفاء عاطفة ثم اعرب ذلك مسندا مخسبه من عطف
الجمل واعترضه الطيبي وال بعد كلام تراجعه ان شئت وان يلزمه
عطف الخبر على الانشاء قلت الانتفهام انشاء اذا لم يقيد
انكاريا نحو اضربت الشخص الحبر ويمكن انه هنا انكاري اي انت
لا تعرفه ولم تره فذلك اي واذ العطف على محذوف اي انت
لا تصفه فذلك اي وعلى هذا يحتمل الا انتفهام تقديريا
وفائدته تنبيه المخاطب لم يستبه له كما تقول لصاحبك
هل للقيك ما كان البارحة وتحكيمه له قوله اللؤم فيه تفاسير
منها انه عدم اعانة اليتيم ون قلت هو مطابق لما في قولي ان سبب
النزول انه صلى الله عليه وسلم انه لما مات ابنه ابراهيم او القاسم
قالوا ان محمدا ابتر لا عقب له فكانه قيل كيف ذلك وعقبك
وخليفتك العلماء العاملون فعين الله بهم امين اللهم لو فقنا
اوقات عمري في شكرك ما بلغنا عشر الشكر ما وفيت ما هو نعمة